مجلة العلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: العولمة السياسية واستراتيجيات إدارة الصراع : رؤية فكرية
اسم الكاتب: أ.م.د. دينا محمـــد جبر
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/1158
تاريخ الاسترداد: 2026/04/10 21:20 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة ديالى ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العولمة السياسية واستراتيجيات إدارة الصراع : رؤية فكرية

Political Globalization and Conflict Management Strategies – An Intellectual Vision

الكلمة المفتاحية : العولمة السياسية، استراتيجيات، إدارة الصراع.

Keywords: Political Globalization, Strategies, Conflict Management.

أ.م.د. دينا محمد جبر

كلية العلوم السياسية - جامعة بغداد

Assistant Prof. Dr. Dina Muhammad Jabir
College of Political Sciences- University of Baghdad
E-mail: alrubaaydina2@gmail.com

ملخص البحث

Abstract

هدف هذا البحث للتعرف على مفهوم العولمة السياسية ودلالاتها وتطورها، وبيان أثرها في استراتيجية إدارة الصراع من خلال رؤية فكرية اعتمدت على عدة مناهج منها المنهج التاريخي والوصفي – التحليلي، وقد تم معالجة هذا البحث من خلال ثلاثة مباحث فضلاً عن المقدمة والخاتمة، إذ تناول المبحث الأول الرؤية العامة لمفهوم العولمة، وقد تناول المبحث الثاني مفهوم العولمة السياسية بالخصوص، في حين ركز المبحث الثالث على العولمة السياسية وتطور استراتيجية إدارة الصراع من خلال مطلبين تناول المطلب الأول المفهوم التقليدي لإدارة الصراع ومسببات التطور، أما المطلب الثاني فحاول تقديم رؤية جديدة لاستراتيجية إدارة الصراع.

المقدمـــــة

Introduction

إن العولمة السياسية نزعة متجذرة أخذت ملامحها العلنية تظهر في العالم الحديث من خلال المنظمات الدولية التي أبرزت وبشكل علني ورضائي دولاً كبرى أخذت تهيمن على العالم وتتقاسم النفوذ فيما بينها. إن نظرة خاطفة لنشأة تلك المنظمات الدولية تبين لنا الروح الغربية وراء تلك الخطوة من أجل تحقيق الأهداف المرسومة للمستقبل(١). فبروز منظمة الأمم المتحدة يُعَدُّ مرحلة جديدة من مراحل العلاقات السياسية في العالم، وقد جاءت نتيجة للحرب العالمية الثانية محققة إرادة المنتصر، وقد شكل ذلك معالم سياسية عالمية جديدة. أما الدور الغربي فقد كان بارزاً للغاية تصدرته الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا اللتان أسستا لفكرة إنشاء منظمة عالمية وشكلا الوزن الثقيل في الإعداد للميثاق وصياغته. وهكذا تجمعت إرادة دولية كبرى في هيأة الأمم التي كان أساس وجودها إرادة غربية، ولطالما ارتبط الوجود بالأهداف والغايات. لقد شكلت هيأة الأمم معبراً مهماً للسياسة الغربية – الأميركية على وجه الخصوص، وبقيت تشكل إطاراً للتوازن الدولي والمنافع المتبادلة حتى انهار الاتحاد السوفييتي وتقطعت أوصاله، مما أفسح المجال أمام توسع أميركي لا سابق له، واتجهت البوصلة السياسية العالمية إلى نظام آحادي القطبية، واستغلت الولايات المتحدة هذا الوضع الجديد وفرضت هيمنتها على المصالح الاستراتيجية العالمية فوضعت يدها على منابع النفط في الخليج ودخلت عمق أوروبا من جراء الحروب الداخلية في يوغوسلافيا السابقة. هذا الوضع الجديد جعل من الولايات المتحدة الأميركية القوة الضاربة والناطقة باسم الغرب المهيمن على المنظمة العالمية فالأفق الأميركي النازع نحو السيطرة والهيمنة اللامحدودة دفع بالولايات المتحدة الأميركية إلى أخذ مبادرات وإصدار قوانين داخلية تسمح لها بالتدخل في أي بقعة من بقاع الأرض معتمدة على قدراتها العسكرية وإمكانياتها وشركاتها المالية، وعلاقاتها السياسية وريادتها لحلف شمالي الأطلسي الذي أصبح القوة العظمى التي تدير العالم عسكرياً، تتربع على قمته الولايات المتحدة الأميركية لتصل من خلاله إلى وجود

عسكري عالمي وما يعكسه من تداعيات سياسية وأمنية واقتصادية. إنها محاولة لأمركة العالم وهو ما يطلق عليه اسم العولمة، وهذا ما يُعَدُّ مكان فخر واعتزاز للغربيين والأميركيين على وجه الخصوص.. يقول الكاتب الأميركي (توم فريدمان): "نحن أمام معارك سياسية وحضارية فظيعة، العولمة هي الأمركة، والولايات المتحدة قوة مجنونة نحن قوة ثورية خطيرة وأولئك الذين يخشوننا على حق، إن صندوق النقد الدولي قطة أليفة بالمقارنة مع العولمة، في الماضي كان الكبير يأكل الصغير، أما الأن فالسريع يأكل البطيء"[٢].

إن نزعة العولمة السياسية رافقها إحياء شعور غربي لقيادة العالم. فيرى "فرانسيس فوكوياما" الكاتب الأميركي الياباني الأصل في كتابه نهاية التاريخ :"إن الصراع الأيديولوجي الذي صاحب البشرية حول تنظيم المجتمعات البشرية قد حسم لصالح الديمقراطية الليبرالية التي أضحت تمثل نقطة النهاية في التطور الأيديولوجي للإنسانية، وهكذا فإن السعي البشري قد حط رحاله أخيراً بعد أن وجد ضالته في الديمقراطية الليبرالية وذراعها الرئيسة اقتصاد السوق". وهذا ما تسعى إليه أميركا مستخدمة كافة الوسائل من أجل تنميط العالم على صورتها وفتح الأسواق والحدود. أما صاموئيل هنتنجتون فيرى : "إن سقوط الشيوعية يمثل بداية مرحلة جديدة في العالم ستتسم بصراع الحضارات وإنه من بين حضارات العالم الرئيسية سيقوم الصراع بين الحضارة الغربية من جهة والحضارة الإسلامية أو الكونفوشية من جهة أخرى، وبذلك فإن الصراع سيتحول إلى تنافس جديد قوامه البنيان الحضاري للأمم المرتكز على الدين والتراث والثقافة ونمط التفكير السائد". وبما أن الحضارة الغربية غالبة اليوم فقد عمد هنتنجتون في كتابه إلى تقديم توصيات ومقترحات علها تؤدي إلى ضمان استمرارية تلك الغلبة. لقد سعت الولايات المتحدة الأميركية انطلاقاً من كونها مركز العالم المهيمن إلى تفكيك أي شكل من أشكال الوحدة والانسجام بين الدول وإخضاعها إلى سلم ترتيباتها السياسية وأهدافها المستقبلية. وهذا ما تجلى مع العولمة الأميركية من تفتيت لدول وإجهاض لمشاريع وحدوية لكي تبقى الولايات المتحدة النموذج الأوحد الموحد القوي أمام مجموعات هائلة متناثرة من الدول الصغيرة التي تحتاج الحماية والرعاية. ولقد تعدّت التدخلات في

شؤون الدول كما عرفناه إبان الحرب الباردة، إلى شؤون محض داخلية أضفت عليها الولايات المتحدة صفة الشأن العالمي، فلم تعد قضايا الحروب الأهلية والأثنية والمجاعات والأوبئة وزيادة السكان.. قضايا داخلية تهم دولاً بعينها فحسب بل أصبحت من خلال العولمة السياسية مشاكل عالمية تؤثر وتنعكس على الدول الليبرالية الغربية، فتسمح لنفسها جراء ذلك بالتدخل حفاظاً على نمطية عيشها وأمنها السكاني والديموغرافي وامتدادها الاقتصادي(٣).

إشكالية الدراسة :

The Problem:

إن القوانين الداخلية للدول أصبحت تخضع وتتكيف شيئاً فشيئاً مع آثار العولمة السياسية ومنظومتها الفكرية، وهذا ما ظهر أثره في دولة كبرى مثل بريطانيا حيث اضطر مجلس اللوردات باتخاذ قرار بشأن حاكم تشيلي السابق الجنرال "بينوشيه" مخالفاً لقوانين بريطانيا الداخلية ولأعراف دبلوماسية تقليدية لجهة الحصانة. وكذلك فيما يخص حاكم الكونغو "رولان كابيلا" الذي تطالب هيأة قضائية فرنسية باعتقاله ومحاكمته، وذلك ضمن لائحة أشخاص ودول يطلق عليها اللائحة السوداء، وهي ما يقرره الغرب بقيادة الولايات المتحدة الأميركية. فتحاول الإشكالية الاجابة عن جملة تساؤلات : ماهي العولمة السياسية ؟، وكيف تطورت استراتيجية إدارة الصراع في ظل العولمة السياسية ؟

فرضية الدراسة :

Hypothesis:

تسعى هذه الدراسة إلى بيان أثر العولمة السياسية في تطوير استراتيجيات إدارة الصراع، فأدى انتهاء الحرب الباردة إلى اعطاء دراسات حل وادارة الصراع زخماً جديداً فأزداد عدد الاقسام الجامعية المتخصصة في هذا الحقل بسبب زيادة اندلاع العديد من الصراعات الاثنية والعرقية العنيفة لاسيما في اوروبا الشرقية ويوغسلافيا السابقة، ثم جاءت اعتداءات ١١ ايلول ٢٠٠١ لتزيد الاهتمام بهذا النوع من الصراعات خاصة من زاوية دراسة ظاهرة الارهاب وهو ما شجع بدوره على مراجعة دراسات حل الصراع.

منهجية الدراسة :

Methodology:

اعتمدت الدراسة على مجموعة مناهج، منها المنهج التاريخي، والمنهج الوصفي التحليلي لبيان أهم الأفكار والمعالجات للدراسة.

هيكلية الدراسة :

The Structure of the Study:

انطلاقاً من إشكالية الدراسة وفرضيتها، سيتم تناول الموضوع وفق الهيكلية الآتية : المبحث الأول العولمة (رؤية عامة) وعالج المبحث الثاني موضوع التخصص : في مفهوم العولمة السياسية أما المبحث الثالث : العولمة السياسية وتطور استراتيجية إدارة الصراع. وقسم على مطلبين المطلب الأول : المفهوم التقليدي لإدارة الصراع ومسببات التطور. والمطلب الثاني : رؤية جديدة لاستراتيجية إدارة الصراع.

المبحث الأول

Section One

العولمة (رؤية عامة)

Globalization (A General Vision)

ينصرف معنى العولمة لغوياً إلى شقين[٤]: الأول : جعل الشيء على مستوى عالمي، أي نقله من حيز المحدود إلى آفاق غير محدودة لتتجاوز الحدود الجغرافية المعروفة. والثاني: إكساب الشيء طابع العالمية وجعل نطاقه وتطبيقه عالمياً. إلا أن تعريفها لا يتوقف عند حدود المعنى اللغوي. فتعد معظم الأدبيات الأميركية على أنها تعميم نمط من الأنماط الفكرية والسياسية والاقتصادية الخاصة بجماعة معينة على الجميع ويتم النظر إليه من زوايا مختلفة اقتصادية وسياسية واجتماعية. وبذلك تعبر عن مزيج العلاقات التي تتجاوز الدولة القومية (وضمنياً المجتمعات) وتكون نتائجها في أجزاء أخرى لتعبّر بذلك عن أحد الأشكال الجديدة للاستعمار[٥] فالعولمة الاقتصادية تؤكد هيمنة دول الشمال على السوق العالمي وطرحها آليات الاندماج الاقتصادي ومراحلها في الاقتصاد العالمي محورها السوق الاستهلاكي الذي لا يبني هياكل اقتصادية متينة على المستوى الإقليمي والدولي، فتقدم بذلك الدول الصناعية نموذجها الاقتصادي لتوحيد العالم لتكون فيه الدول الصناعية البائع ودول العالم الأخرى المشتري. وشرط الاندماج هو تدمير مقومات الاقتصاد الوطني وجعلها تتعايش في إطار التوسع الرأسمالي من خلال الشركات المتعددة الجنسيات والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي لتبرز نتائج مترتبة على عولمة الاقتصاد منها[٦]:

١. إطلاق المنافسة لتسبب المزيد من المكاسب للدول الغنية والخسائر للفقيرة منها وخضوع السوق العالمية واندماجها عبر عمليتين، الأولى التحرير الاقتصادي أي الانتقال من إدارة الاقتصاد من قبل الدولة إلى إدارة الاقتصاد على أساس قوانين السوق، والثانية التخصيصية أي تأكيد دور القطاع الخاص والقاء تبعية تفاقم المشاكل على كاهل الدولة.

٢. تؤثر أساليب عمل المؤسسات الاقتصادية كالشركات المتعددة الجنسية والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي على مجرى الاقتصاديات الداخلية والخارجية، إذ تتسم هذه الشركات بالضخامة والانتشار الجغرافي وتنوع الأنشطة لتبدو وكأنها تحل محل الدولة تدريجياً. وتتخطى هذه الشركات الحواجز الجمركية أما بالاستثمار المباشر داخل البلد أو عبر الاتفاقيات التي تستدعي التصحيح الهيكلي للاقتصاد فتكون بمثابة مصارف كبرى تؤمن التزام الدولة المضيفة بالاستثمارات.

أما العولمة السياسية فتركز على فكرة عدم إمكانية تحقيق التطور في ظل سيطرة الدولة على الاقتصاد، مما يعني التحرر من قيود الدولة واتباع النموذج الغربي والتحول نحو ديمقراطية السوق، مما يدفع الدول إلى التخلي عن أداء بعض الأدوار الاقتصادية كتفعيل الأسواق والرقابة وحماية المنافسة وملكية المشاريع الاقتصادية وادارتها، واعادة تكييف وظائفها في مجال إدارة المشاريع يؤدي لتراجعها عن أداء مهامها السيادية كالدفاع الوطني والأمن الداخلي وادارة العلاقات الدبلوماسية وحرية اتخاذ القرار الاقتصادي الوطني[٧].

وبذلك تواجه السياسة حقبة صعبة تتمثل بالتغير في مفهوم المسافة والبعد، مما يستدعي توفير الحماية من الإكراه على التكيف مع الأسواق والمجتمعات المعولمة. ومن آثارها :

١. إلغاء دور الدولة وتخطي أمنها القومي من خلال آليات تشكل ثقلاً مضاداً للسلطة القائمة ففي الوقت الذي تعمل فيه العولمة على تحقيق التكامل عبر آليات التدويل، وعلى تدمير المفاهيم والمبادئ المتعلقة بسيادة الدول، الأمر الذي يتبعه الاضطلاع بوظائف تتلاءم مع دور الدولة في سياق العولمة وأهمها العمل كرأس جسر للمؤسسات العابرة للقوميات كما يتضح في العديد من دول أميركا اللاتينية[٨].

٢. التحول نحو مفهوم السيادة المرنة من خلال فتح الحدود أمام السلع الأجنبية ورفع الحواجز الجمركية ومنح التسهيلات لانتقال رؤوس الأموال الأجنبية، فيتحول دور الدولة إلى مراقبٍ أكثر من عملها مصدراً للقرار[٩].

٣. أيقاظ الانتماءات القبلية والطائفية والمذهبية كنتيجة للتقليل من حضور الدولة[١٠] مما يدفع الفرد إلى الاختفاء داخل انتمائه الثقافي والعرقي لضمان خصوصيته، ليكون مظهراً من مظاهر تفكك الدولة لاسيما في المناطق ذات التكوين القومي الهش.

٤. تدويل القضايا والمشكلات الوطنية الداخلية بذرائعٍ شتى كحماية الإنسان وحماية حقوق الاقليات وبشكل يفرض قيود على علاقة الدولة بأفرادها، وتتجلى مظاهر ذلك بسلخ أجزاءٍ من إقليم الدولة وإشعال الحرب الأهلية فيها.

أما العولمة في إطارها الثقافي فيتم عبرها الانتقال بالوطني والقومي إلى حالةٍ من العالمية تضيع فيها الحدود لاسيما في عالم يتسم بالاختلافات الأيديولوجية والثقافية مما يعني تمّيز خطوط الصراع ضمن المجتمعات والدول لتفتت الكيان القومي والوطني واعادة تشكيل الوعي والإدراك، فإذا كان هناك سوقاً وارضاً بلا حدود سيكون هناك ثقافةً بلا حدود. ومن الآثار المترتبة على ذلك[١١] :

١. التفتت الثقافي الذي يحمل في طياته أيديولوجية التنميط والاختراق الثقافي من خلال ضبط سلوك الأفراد بالترويج للأفكار والمبادئ الغربية وخاصة الأميركية منها.

٢. التعبير عن إرادة الاختراق وإشاعة الاستسلام تمهيداً لعملية الاستتباع الحضاري.

٣. نفي الهوية الثقافية والخصوصية الوطنية والقومية من خلال الغزو الثقافي المعبر عن عملية منظمة لتغيير الأفكار والمعتقدات بالسيطرة على وسائل الإعلام المسموعة والمرئية والمقروءة مما يؤدي للتلويث الفكري للسيطرة على الوعي والإدراك.

وبذلك تظهر العولمة وكأنها اكبر عملية تفتيت لتعدد أبعادها السياسية والاقتصادية والثقافية، وفي ضوء العولمة ظهرت فرضيات تصب تأثيراتها المباشرة وغير المباشرة بالضرورة على الوطن العربي بوصفه أحد مراكز التفاعل والتنافس الدولي، واعتبرت الدين والقومية من المعوقات التي تحول دون التقدم، فدعت إلى إضعاف هذه المرتكزات الموجودة في حياة الشعوب وتفتيتها وصولاً لتحقيق الليبرالية الأميركية. ففكرة نهاية التاريخ التي نادى بها أستاذ العلوم السياسية الأميركي الجنسية الياباني الأصل فرانسيس فوكوياما، تعبر عن وجهة نظر

تشير إلى انتصار الأيديولوجية الليبرالية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. فتراجع نشاط أيديولوجيات ونظريات عالمية سياسية واقتصادية تفسح المجال أمام عالم تشكل فيه الولايات المتحدة الأميركية النموذج الأساس، فأعتبر فوكوياما أن ((النظام الليبرالي هو المرحلة النهائية في سياق صراع المجتمعات البشرية))[١٢]. وأفترض بأن الجنس البشري يشبه القطار المتجه لمدينة بعينها وبعض العربات حددت وجهتها ووصلت بسرعة وبعضها تعرض لهجوم فَضَلَّ الطريق، والثالث أنهكته الرحلة فقرر اختيار الصحراء، وفي النتيجة تصل العربات إلى المدينة والاختلاف هو في توقيت وصولها للديمقراطية الليبرالية وبذلك يكون التاريخ ((قد وصل إلى غايته وإن الحقبة التي تمثلها الليبرالية ظهرت ولم يبق هناك ما يمكن أن يدور النقاش حوله سوى وسائل تحقيق هذه الليبرالية)). إن نهاية التاريخ أمر لا يرتبط بانهيار أو أفول نجم دولة بل أن تعاقب المدد التاريخية أمر متصل ولا ينتهي بقرار من دولة مهما بلغت قوتها وإمكاناتها. وإذا كانت هناك نهاية فهي نهاية مدة تاريخية من حياة الدولة لتبدأ مدة أخرى، ولذلك واجهت هذه النظرية انتقادات مثلها مثل الأشكال السابقة لنهاية التاريخ، إذ تصور هيغل بأن الثورة الفرنسية أعطت البشر مثالهم المرتجى، وتصور ماركس ولينين أن دكتاتورية البروليتاريا هي خاتمة صراع الطبقات، فانتهى فوكوياما نفسه إلى أن التاريخ مازال يجري وإن نهايته ابعد من حدود القرن الحادي والعشرين الذي لن يكون نهاية للصراعات والتناقضات التي تشتد ولا تقل[١٣]. وما دام القول بانتهاء الصراعات لا يجد صداه في عالمٍ مليء بالصراعات على اختلاف أشكالها، ومع تفكك الاتحاد السوفيتي كان لابد من إيجاد مرجعية أيديولوجية وسياسية تساعد على احتواء السلبيات الداخلية والخارجية الناتجة عن غياب العدو. فظهرت فكرة صدام الحضارات لصاموئيل هنتنغتون عام ١٩٩٣ ليشير إلى أن الحضارات هي تركيبات خاصة ومستمرة تشترط رد فعل الجماعات البشرية التي تتبناها، وإن العلاقة بين هذه الحضارات علاقة صراع وتنافس. فيصبح المضمون الحقيقي للحقبة التاريخية التي نعيشها هو التصادم بين الجماعات المنتسبة إلى حضارات مختلفة كالحضارة الغربية

والحضارة الكونفوشوسية والحضارة الإسلامية والحضارة السلافية – الارثذوكسية والحضارة اللاتينية . الأميركية وربما الحضارة الأفريقية[١٤].

المبحث الثاني

Section Two

في مفهوم العولمة السياسية

The Concept of Political Globalization

يعد مفهوم العولمة السياسية من المفاهيم التي تحتاج للتوضيح والدراسة لكونها من المفاهيم الجديدة المصاحبة لبروز وتطور ظاهرة العولمة، فرغم تزايد تداول هذا المصطلح إلا أنه لم يتم تحديد عناصره في الكتابات المتنامية حول العولمة، فالأدبيات عادة ما تخلط بين مفهوم العولمة السياسية من جهة، ومفهوم عولمة السياسة وبروز النظام العالمي الجديد والامركة والمستجدات السياسية العالمية وغيرها من المفاهيم التي تشير لتزايد حركة الاهتمام البحثي بالأبعاد السياسية للعولمة بعد أن اصبحت أبعادها الشاملة أكثر وضوحاً عن العقد الأخير من القرن العشرين[١٥]. والسياسة من ابرز اختصاصات الدولة القومية التي تحرص على عدم التفريط بها ضمن نطاقها الجغرافي ومجالها الوطني لترتبط ارتباطاً وثيقاً بمفهوم السيادة وممارسة الدولة لصلاحياتها وسلطاتها على أرضها وشعبها وثرواتها الطبيعية. إن الدولة القومية التي كانت دائماً الوحدة الارتكازية لكل النشاطات والقرارات والتشريعات اصبحت الأن مجرد وحدة ضمن شبكة من العلاقات الكثيرة في عالم يزداد ترابطاً[١٦]. فافرز الوضع الدولي عدة تطورات من منظور عملية العولمة السياسية أبرزها[١٧] :

١. توسيع دور الولايات المتحدة الأمريكية على الصعيد العالمي مما حدا بالبعض إلى عُدَّ العولمة مرادفاً للأمركة بمعنى سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى اعادة صياغة النظام العالمي طبقاً لمصالحها وتوجهاتها.

٢. على الرغم من زيادة اهتمام الولايات المتحدة الأمريكية بقضية الديمقراطية وحقوق الانسان إلا أن السياسة الأمريكية تتعامل مع هذه القضية بنوع من البراغماتية المزدوجة.

٣. تعمد الولايات المتحدة الأمريكية إلى استخدام قوتها ونفوذها في توظيف المنظمات الإقليمية والدولية.

٤. إن فرص وامكانيات تحقيق المزيد من الاستقرار في النظام العالمي معدومة نوعا ما وستبقى رهينة للحروب الداخلية والاقليمية التي تمثل عنصر عدم استقرار في النظام العالمي.

إن أول ما تشير إليه العولمة السياسية هو أن السياسة تجاوزت الحدود السياسية التقليدية للدولة التي اصبحت مجرد حدود افتراضية ونظرية[١٨]. فالمشكلات السياسية والاقتصادية والبيئية والتكنولوجية ستكون عالمية هي وحلولها. فالتراجع التدريجي لدور الدولة ربما افسح المجال لبديله الطبيعي المتمثل بالحكم العالمي وإدارة شؤون العالم، وهذه الإدارة العالمية الجديد يمكن أن تأخذ عدة مسارات واتجاهات مستقبلية محتملة هي[١٩] :

١. السوقنة : ويتضمن سيطرة الاقتصاد على السياسة.

٢. الوحدنة : يبدأ بالإتجاه العالمي نحو التنسيق بين القوى الإقليمية والمؤسسات العالمية والمنظمات الحكومية والهيئات الاهلية لإدارة شؤون العالم ولا يعني بالضرورة بروز الحكم العالمي. هذه المسارات قائمة بدرجات متفاوتة ويتعايش بعضها مع بعض، والعولمة السياسية تجسيد لهذه المسارات.

المبحث الثالث

Section Three

العولمة السياسية وتطور استراتيجية إدارة الصراع

The Political Globalization and the Development of the Strategy of Conflict Management

المطلب الأول : المفهوم التقليدي لإدارة الصراع ومسببات التطور :

The First Issue: The Traditional Concept of Conflict Management and the Causes of Development:

ينظر للصراع "باعتباره ظاهرة ديناميكية". فهو يقترح "موقفاً تنافسياً معيناً، يكون كل من المتفاعلين فيه عالماً بعدم التوافق في المواقف المستقبلية المحتملة، كما يكون كل منهم مضطراً أيضاً لاتخاذ موقف غير متوافق مع المصالح المدركة للطرف الآخر". والبعض عَدَّهُ "أحد أشكال السلوك التنافسي بين الأفراد أو الجماعات"، وأنه "عادة ما يحدث عندما يتنافس فردان أو طرفان أو أكثر حول أهداف غير متوافقة، سواء كانت تلك الأهداف حقيقة أو متصورة، أو حول الموارد المحدودة". وقد يكون "عملية منافسة ظاهرة، أو محتملة بين أطرافه" أو "إحداث أو إلحاق الضرر المادي أو المعنوي بالآخرين فتعد "الإرادة" عنصراً محورياً فيكون الصراع في جوهره "تنازع للإرادات"، ينتج عن اختلاف في دوافع أطرافه، وفى تصوراتهم، وأهدافهم وتطلعاتهم، ومواردهم وإمكاناتهم، مما يؤدى بهم إلى اتخاذ قرارات، أو انتهاج سياسات تختلف فيما بينها أكثر من اتفاقها"، ومع ذلك، "يظل الصراع دون نقطة الحرب المسلحة". وحتى نهاية الحرب الباردة كانت النظريات التي تتعامل مع الصراع تنقسم على نوعين رئيسيين، النوع الأول نظريات إدارة الصراع (*Conflict Management*) والنوع الثاني هو نظريات حل الصراع (*Conflict Resolution*)، والواقع أن انبثاق مدارس جديدة في حقبة حل الصراع تعكس النقد المتزايد والاقرار بأن آليات التعامل مع الصراع سواء من قبل الباحثين أو المستشارين الذين يقدمون المشورة لصناع القرار تفتقد إلى أسس نظرية سليمة وتعاني خللاً جوهرياً ولا تقدم ما يكفي من أسس منهجية تسمح بدراسة مستوفية

للصراعات وعلاجها. وحاول التعريف التقليدي لمصطلح إدارة الصراع الربط دائماً بينه وبين فكرة احتواء الصراع وليس حله أو منع مظاهره المختلفة أو منع تجدده، فيرى بعض المفكرين امثال (هيو ميال) أن للصراعات العنيفة تبعات لا يمكن التخلص منها تشمل القيم والمصالح داخل المجتمعات المتصارعة، فالسعي إلى حلها أمر غير واقعي وافضل ما يمكن فعله هو إدارة هذه الصراعات واحتواؤها واستئناف العلاقات السياسية الطبيعية في ظل العولمة السياسية[٢٠]. إلا أن بعض الباحثين والمنظرين لا يقرون أن ازالة الصراعات مستحيل فيرون أن إدارة الصراع بمعنى احتوائه هو مرحلة تليها مراحل أخرى فمثلاً يرى جون ماك غري وبرندان اوليري أن التعامل مع الصراعات الاثنية ينقسم على قسمين[٢١] :

١. القسم الأول : إدارة الصراع.

٢. القسم الثاني : ازالة الصراع.

فهذا التقسيم يستند إلى أن إدارة الصراع تعني علاج تبعات الخلافات بين الخصوم بينما ازالة الصراع تعني ازالة هذه الخلافات.

وهناك باحثان أخران هما مارك هيللر وابراهام بن زئفي يريان أن التعامل مع الصراعات تنقسم على مستويين : المستوى الأول هو إدارة الازمات والثاني هو حل الصراعات، ويريان أن المرحلتين متعاقبتان، فالمرحلة الأولى تتضمن كبح الخصوم بهدف انهاء المواجهة والتوتر، والمرحلة الثانية أكثر طموحاً تستهدف تحفيز اطراف الصراع على التخلي عن محركهم الايديولوجي واهدافهم من اجل سياسات براغماتية أكثر هدوءاً. ويميز جون بورتون بين تسوية الصراع (*Settlement Of Conflict*) وحل الصراع (*Regulation Of Conflict*) فيرى أن الصراع قد تتم تسويته اذا ما تضمن ما ينتج من الصراع خسارة لطرف وكسب لآخر أو تسوية تتضمن أن الكل أو بعض اطراف الصراع يخسرون قدراً ما، أما حل الصراع فيكون في حالة لبى الحل مصالح واحتياجات الاطراف المختلفة وينشأ هذا الوضع عندما يتفق اطراف الصراع مثلاً على استغلال مورد ما بطريقة لا تتعارض مع قيم ومصالح كل طرف[٢٢].

لقد كان لسياسات الحرب الباردة وما بعدها دوراً اساسياً في تطور مصطلح إدارة الصراع ضمن السياق السياسي التاريخي، ففكرة الاحتواء بصفتها هدفاً لإدارة الصراع راجت اثناء الحرب الباردة بين القطبين الرأسمالي والاشتراكي فكان من الضروري حينها منع الصراعات والخلافات بين القطبين وحلفائهما بدلاً من أن تتحول إلى صراعات وحروب مفتوحة بهدف منع اصطدام القطبين وقطع الطريق على احتمال لجوئهما إلى الخيار النووي، فأصبح من ضمن الممارسات الشائعة في العلاقات الدولية احتواء الصراع بوقف العنف أو تجميده أو ابقائه في نطاق معين حتى لو كان ذلك يعني عدم حل الصراع وابقاء أسباب الخلاف موجودة. وخير مثال على ذلك الصراع العربي الاسرائيلي فلم يتم تحقيق أي حل فالدول الكبرى تمارس ضغطاً على حلفائها فقط لعدم تجديد العنف أو لإبقاء نطاق الحرب والمواجهة في مستوى معين[٢٣]. وفي المجمل، يمكن القول أن القوى العظمى لم تكن مستعدة اثناء الحرب الباردة للتضحية بحلفائها ولكن في الوقت ذاته لم تكن مستعدة للدفاع عنهم للنهاية وكان مدى دعمها لحلفائها يعتمد إلى حد كبير على السياق العام للأحدث، فتفسير إدارة الصراع بكونه احتواء الصراع لم يكن مقتصراً على الصراعات بين حلفاء القوى العظمى وحسب بل كان مبدأ في إدارة العلاقات الدولية بين تلك القوى ذاتها، وهذا المبدأ جرى التعبير عنه بنظريات سياسية شهيرة معروفة في علم العلاقات الدولية، ففكرة احتواء الصراع كأولوية في إدارة الصراع موجودة بقوة في نظريات ومبادئ مثل نظرية الردع (*Deterrence*)[*] ونظرية الانفراج (*Detente*)[**] وبدرجة اقل في نظرية الاحتواء (*Containment*)[***].

المطلب الثاني : رؤية جديدة لاستراتيجية إدارة الصراع :

The Second Issue: A New Vison to the Strategy of Conflict Management:

لقد ظهرت العديد من المصطلحات والمفاهيم السياسية الجديدة التي اصبحت تتلائم مع الصراع المتغير والمستمر في عصر العولمة السياسية، ومنها مفهوم تحويل الصراع (*Conflict Transformation*) ويقصد به تحويل الطاقة السلبية للحرب إلى تغيير ايجابي في المجالات الاجتماعية والسياسية، فيعد القيام بدور في تغيير العلاقات والمصالح والخطاب وتركيبة مجتمعات اطراف الصراع جزءاً رئيساً من هذه النظرية التي تفترض أن الصراع ظاهرة ديناميكية متغيرة تستوجب سلسلة من التحولات الضرورية في عوامل لابد من تغييرها منعاً لتفاقم الحرب[٢٤]. وتركز هذه النظرية على دور الباحثين والعاملين في حل الصراع بالقيام بدور في عملية التحويل، وهذه أهم الاشكاليات الرئيسة لكونها تركز على العلاج للصراع مع القفز على متطلبات التشخيص، وحقيقة أن وظيفة الباحث ولاسيما في مجال السياسة والعلاقات الدولية هي التشخيص قبل أن تكون جزءاً من عملية سياسية تقوم على حل الصراع[٢٥]. ومن المفاهيم الأخرى هو مفهوم الحلول الوقائية، الذي يشير إلى ضرورة تقديم توضيح للظاهرة الصراعية من خلال القيام بتعديلات هيكلية لإزالة أسباب الصراع وايجاد علاقة تعاونية، فمصطلح حل الصراع هو أكثر تقدماً من مصطلح تسوية الصراع، أما مفهوم الحلول الوقائية فيتعامل مع الظروف المؤدية للصراعات. والفرق بين مفهوم تحويل الصراع والحلول الوقائية فتتمثل بأن الاخيرة تشترك في ادراك قصور مصطلحي إدارة الصراع وحل الصراع ولاسيما من حيث التركيز على الاحتواء من دون التشخيص الكافي أو معالجة أسباب الصراع، فأن الحلول الوقائية تتعامل مع الصراعات ومع الظروف التي تؤدي إلى الصراعات قبل وقوعها[٢٦]. والواقع أن المفهومين السابقين يقدمان تصوراً متقدماً عما قدمته نظريات إدارة الصراع التقليدية ولاسيما في سياق تحليل مكونات وأبعاد الظاهرة الصراعية دون التخلص من المزج بين التشخيص والمعالجة، فلابد من الفصل بين مرحلة فهم الصراع ومراحل التسوية والحل وبذلك يمكنه تقبل فكرة أن إدارة الصراع مصطلح يعني ما يقوم به

اطراف الصراع مما قد يهدف إلى حل الصراع أو عدم حله. وفي المحصلة، فأن مصطلح إدارة الصراع في اطار العولمة السياسية وتداخلاتها في إدارة الازمات واتخاذ القرارات يمكن أن يكون عنواناً لحقل كامل من الدراسات يشمل ظواهر عديدة إلى جانب تسوية واحتواء وحل الصراعات، فإدارة الصراع تشير إلى مجموعة عمليات منها : فهم.. تحليل.. تحويل.. منع.. تصعيد.. تعقيد.. وحل الصراعات. وبناءً على تلك الافتراضات أصبح من الضروري تطبيق مدخل جديد لإدارة الصراع باستخدام استراتيجيات مختلفة والتي من خلالها يتم تحويل الصراع إلى منافسة مثمرة، فضلاً عن قدرتها في السيطرة على الصراع واهم استراتيجيات إدارة الصراع كما يأتي[٢٧]:

(١) استراتيجية استخدام القوة و/ أو السلطة وتعني إنهاء الصراع أو أن أحد الطرفين يصدر أوامره للطرف الآخر بهذا المعنى، وتستخدم عادة في القضايا قليلة الأهمية.

(٢) استراتيجية التلطيف وتعني دعم الأطراف المتصارعة ومؤازرتهم واستخدام اللغة العاطفية المؤثرة من أجل المعايشة مع بعضهم بسلام.

(٣) استراتيجية التجنب وتعني محاولة تحويل الاهتمام عن الصراع إلى غيره من المجالات أو إهماله، أو استخدام الحواجز بين الأطراف المتصارعة.

(٤) استراتيجية التسوية تعد هذه الاستراتيجية وسيلة فاعلة للتفاعل مع الصراع، وفيها يتم التوصل إلى حل وسط يرضي الأطراف المتصارعة وقد يحقق لكل منهما مكاسب جزئية، وتكون هذه الاستراتيجية ملائمة إذا كانت الأهداف مهمة جداً وتتطلب حلولاً سريعة. أن مدخل التسوية لإدارة الصراع يُعَدُّ بالأساس أحد أنواع المساومة وقد أطلق (*Fred Gillette &*) على عملية المساومة باستراتيجية (*mini – maxi*) الغرض منها الوصول إلى حل معقول لكلا الطرفين المتنازعين وذلك بناءً على افتراض أن الأفراد يرغبون غالباً في ترك شيء ما من أجل الحصول والاحتفاظ بشيء آخر يكون مفضلاً لديهم، واستناداً إلى ذلك فإن المفاوضين عليهم القيام بطرح أربعة أسئلة على أنفسهم قبل بدأ عملية التفاوض وهي: ما هو الحد الأدنى الممكن قبوله ؟ ما هو الحد الأدنى الذي يمكن طلبه

؟ ما هو الحد الأعظم الذي يمكن التنازل عنه أو رفضه ؟ ما هو الشيء الأقل الذي يمكن منحه؟... إن الإجابة على هذه الأسئلة توفر إطار عمل لحل النزاع ويمكن أن تمنح قيماً يتم قبولها من كلا الطرفين المتنازعين فتعتبر استراتيجية فاعلة لحل الصراع.

(٥) استراتيجية تدخل طرف ثالث ليس طرفاً فيه لمحاولة حله ويتباين دور الطرف الثالث من حيث السيطرة على تداعيات الصراع.

(٦) استراتيجية تبادل الوظائف أن الصراع أحياناً يمكن أن يدار بطريقة بسيطة تسمى تبادل الوظائف بإشغال كل طرف لموقع الطرف المتصارع الآخر حيث أن هذا الموقع يمكنه من فهم المهمات والمشكلات والاتجاهات ويكون على إطلاع مباشر بمجريات الأمور مما يجعله أكثر استيعاباً لمسببات المواجهة.

(٧) استراتيجية التعاون وتتطلب قناعة الأفراد الذين يستخدمونها بأن الصراع مشكلة لابد من حلها سوية بدلاً من رؤيتها معركة لابد من الفوز فيها، وتكون هذه الاستراتيجية مهمة خاصة عندما يتطلب حل المشاكل رؤيا جديدة، ويكون الالتزام ضرورياً لأن هذا النوع من الصراع يتطلب المطاولة في الوقت والطاقة.

(٨) استراتيجية المجابهة وتتمثل بطرح الحقائق بموضوعية بين الأطراف المتصارعة وجهاً لوجهٍ أو محاولة التوصل إلى حل واقعي.

(٩) استراتيجية توسيع الأهداف وهي إضافة أهداف جديدة، أو تنويع الأهداف الحالية حيث سيتبعها تركيز الجماعات على هذه الأهداف بدلاً من أهدافهم الشخصية وبالتالي إزالة الظروف التي تؤدي إلى الصراع.

وتبرز أهمية صناعة القرار السياسي في منظومة الرشد السياسي لإدارة الصراع، من خلال معرفة كيفيات ومصادر صناعة القرار السياسي، وأي خلل في هذا الإدراك سيعرض العملية السياسية إلى الاختلال، إذ لا يمكن لصانع القرار السياسي أن يرجم بالغيب، بل لابد عليه أن يستنفذ الجهد في الحصول على المعلومات والبيانات والقرارات ويحدد مصادرها لان القرار السياسي من أطراف الساحة السياسية سواء كانوا سلطة أو رأياً عاماً أو طبقة

سياسية توالي أو تعارض، وعلى قدر التمكن من صناعة قرار سياسي صحيح تكون الفعالية السياسية وتكون الاستجابة بالقبول أو الرفض. والقرارات الرشيدة هي تلك القرارات التي تمر بالمراحل هي تحديد المشكلة أو الموضوع مثار الصراع و تحليل الموقف، تحديد البدائل والتدبر فيها، التفكير في النتائج التي ستترتب على الأخذ بهذه البدائل ودراسة هذه النتائج، الاختيار من بين هذه البدائل[٢٨]. وإن هذا التسلسل يفترض توفر عنصري الرشد وحسن التقدير والتمييز كما يفترض الفرصة للتأمل والتفكّر وإمكان الاختيار بين البدائل.

الخاتمـــــة

Conclusion

إن انتهاء الحرب الباردة، جعل التدخل في الشؤون التي كانت تُعَدُّ من صميم الأعمال السيادية للدولة أمراً ليس مسكوتاً عنه فحسب بل مرخصاً قانونياً باستناده إلى الشرعية الدولية، مما أدى إلى تغيير في مفهوم السيادة نفسه. فالسيادة وحسب القانون الدولي هي قدرة الدولة صاحبة السيادة على ممارسة سلطاتها الداخلية والخارجية بشكل مستقل. أما اتجاه العولمة السياسية فإنه يبشر بالانتقاص من السيادة ليصبح مفهوم السيادة له معاييره السياسية وليس أطره القانونية الدولية. وإن المعطيات السياسية الدولية الجديدة التي تشير إليها العولمة ترجح سيادة الأمة على سيادة الدولة وهذا ما يُعَدُّ انقلاباً على القانون الدولي، ذلك أن السيادة بمفهوم الأمة لا تنبع من الحدود السياسية، ولكن من أحاسيس ومشاعر الجماعة، وبهذا تتحول السيادة من الإطار القانوني الواضح إلى إطار الجماعة التي تحوي ضمنا الأقليات والإثنيات التي يمكّنها النظام العالمي من اختراق السيادة بطلب المساعدة والحفاظ على الذات ويبقى ذلك بالطبع رهناً بالإرادة الأميركية ووفقاً لمصالحها ومخططاتها. وهكذا أصبح التدخل الخارجي مبنياً على ممارسة الدولة لسلطاتها الداخلية وعلى الطريقة التي تعامل بها مواطنيها مما قد يتخذ ذريعة للتدخل في الشؤون الداخلية من قبل الدولة المهيمنة، ومبررات التدخل واسعة ومتعددة تحت عناوين وشعارات كثيرة، كحقوق الإنسان، ومكافحة الإرهاب، ومناهضة التمييز العرقي والديني، وضبط الإتجار بالمخدرات، وصناعة الأسلحة الكيماوية ولقد ساعد في خرق سيادة الدول التطور الاقتصادي والمعاملات المالية والثورة التكنولوجية، فالشركات المتعددة الجنسية والتخصصية اخترقت الحدود بقوة، والمؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد والبنك الدولي، وضعت المقدرات الوطنية في قبضتها واستنفذتها، وعلى الوتيرة نفسها مضت وكالات الأمم المتحدة في ميادين العلم والتربية والثقافة، والمنظمات العالمية للتغذية، وأجهزة المخابرات الدولية، والصواريخ العابرة للقارات التي يصل مداها إلى عمق الدول صاحبة السيادة، أضف إلى ذلك الاختراق الفضائي للدول

القومية عبر الأقمار الصناعية وأجهزة الإعلام التي لا تخضع لإرادة الدولة التي تستقبلها فالإعلام الفضائي وشبكات الاتصال الدولية التي تبث العلوم والمعارف والتوجهات أصبحت تحدد اتجاهات الرأي العام الداخلي، وتساهم في بناء تصوراته وأفكاره. إن الترابط التام لكل تلك الاختراقات لسيادة الدول يؤدي بلا شك إلى تخلخل مفهوم السيادة الذي قامت عليه العلاقات الدولية وسطره القانون الدولي، وذلك إيذاناً بميلاد طابع سياسي جديد يطبع العالم بطابعه وهو ما نلمحه في العولمة السياسية المتنامية. أن قوة الإعلام والشركات ليست مجرد وجود في إطار الدولة القومية بل تُعَدُّ بمثابة تدخل، ذلك أن النشاط المتبع لوسائل الإعلام والاتصال بعد الحرب الباردة . هادف بكل أبعاده الثقافية والعلمية والهزلية والاجتماعية.. إلى غاية واحدة أساسية وهي تحرير رأس المال من أي قيد بما فيه القيود النابعة من مصلحة أبناء الدولة، إذ يُعَدُّ رأس المال الوطني ركيزة من ركائز السيادة والاستقلال، وبضياع الثروات القومية، يهدد استقلال الدولة وتستباح سيادتها. أما لجهة الشركات المتعدية الجنسية، فإنها ترسخ العولمة السياسية، إذ أن الدول الصناعية الكبرى وفي مقدمتها الولايات المتحدة تسعى للإمساك بالحركة الاقتصادية من خلال الشركات العابرة والشركات الخاصة الفرعية، فبذلك تهمش دور الدول بالمعنى السياسي من خلال ضغطها الاقتصادي، حيث أن الاقتصاد يحرك الكثير من السياسة في العالم. ومدخل آخر لنقص السيادة يتجلى في التدخل بصراعات الدولة الداخلية، والمبرر للتدخل هو عدم مقدرة الدول النامية على تحقيق الاستقرار الأمني والاقتصادي . الذي غالباً ما تحركه المصالح الغربية الأميركية . وأصبح كل أمر يتعلق بالأمن يخص الولايات المتحدة وفلكها السياسي، وعلى سبيل المثال فإن فض المنازعات في أفريقيا بدل أن تهتم به منظمة الوحدة الأفريقية القليلة الإمكانيات، فإن أميركا تهتم به لدرجة أن الكونغرس الأميركي خصص أموالاً لدعم آلية فض النزاعات الإفريقية ولتدريب الجيوش الأفريقية على مهام حفظ السلام والتصدي للإرهاب وتجار المخدرات والجريمة المنظمة.

الهـــوامـــش

Endnotes

(١) السيد ياسين ، في مفهوم العولمة، في ندوة العرب والعولمة، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص٣٥

(٢) نقلاً عن : هانس ماول ، جيوبوليتكس القرن الحادي والعشرين(هل من مستقبل للدولة القومية)، نشرة متابعات دولية، ع١٣، مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ص٤

(٣) جلال امين : العولمة والدولة، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٢٨، بيروت، ١٩٩٨، ص٢٣

(٤) ضاري رشيد، العولمة (مضامينها السياسية والاقتصادية والثقافية)، مجلة دراسات دولية،ع١٠ مركز الدراسات الدولية والاستراتجية، جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ص١٢٢.

(٥) ريتشارد هيجوت، العولمة والأقلمة (اتجاهان جديدان في السياسة العالمية)، ط١،سلسلة محاضرات الإمارات ٢٥، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ١٩٩٨، ص٣.

(٦) حسين علي ابراهيم، العولمة ومستقبل السيادة في العالم الثالث(دراسة نقدية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٠، ص١٨.

(٧) ثامر كامل، آليات العولمة ومستقبل الدولة في الوطن العربي، مجلة قضايا سياسية، ع٢، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٠، ص١١٦.

(٨) ٨ ضاري رشيد ، مصدر سبق ذكره، ص١٣٧.

(٩) المصدر نفسه، ص١٣٩.

(١٠) حمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية(عشر طروحات)، في ندوة العرب والعولمة، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨، ص٣٠٤.

(١١) عبد الإله بلقزيز، العولمة والهوية الثقافية، في ندوة العرب والعولمة،ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨، ص٣١٥.وينظر ايضا : مالك منصور، وسائل الإمبريالية في التخريب الثقافي، بغداد، ١٩٧٧،ص٣.

(١٢) فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ، ترجمة د. حسين الشيخ، بيروت، ١٩٩٣، ص٣.

(١٣) كوثر عباس، أميركا والتنظير والعولمة (بين نهاية التاريخ وصراعات الحضارات والطريق الثالث) مجلة قضايا سياسية، ع٢، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٠، ص١٩٦.

(١٤) عبد الله عبد الدائم، العرب والعالم بين صدام الحضارات وحوار الثقافات، مجلة المستقبل العربي، ع٢٠٣، ١٩٩٦، ص٢٥.

(١٥) عبد الخالق عبد اللة : العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، مجلة عالم الفكر، العدد٢، السنة ٢٨، ١٩٩٩، ص٣٤.

(١٦) جلال امين : العولمة والدولة، مصدر سبق ذكره، ص٢٣

(١٧) حسنين توفيق : العولمة الابعاد والانعكاسات السياسية، مجلة عالم الفكر، العدد٢٧، الكويت، ١٩٩٧، ص١٩٠.

(١٨) السيد ياسين : العالمية والعولمة، القاهرة، دار نهضة مصر، ٢٠٠٠، ص٥٤.

(١٩) ١٩ عبد الخالق عبد اللة : عولمة السياسة والعولمة السياسية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٧٨، السنة٢٤، ٢٠٠٢، ص٣٥.

(20) *Hugh Miall, Tom Woodhouse ,Contemporary Conflict Resolution : The Prevention Of Deadly conflict ,Cambridge 2001 , p.55*

(21) *Jone McGarry and Brendan OLeary ,The Politics Of Ethnic Conflict Regulation (London : 1993) , p.7*

(22) *Burton , Conflict Resolution & Provention (London , 1990) , p. 13.*

ينظر : موشيه ياغر : السفر الطويل إلى اسيا فصل في تاريخ العلاقات الدبلوماسية الاسرائيلية، جامعة حيفا، ٢٠٠٤، ص١٣٦.

* منهج لإدارة الصراعات إذ يستمر السماح للخلافات مع تجنب مواجهة مفتوحة واسعة النطاق والتأثير على سلوك الخصوم من خلال استخدام التهديد، فيحاول الرادع اقناع المردوع أن كلفة القيام بتصرف ما سيكون اعلى من أي كسب يمكن للمردوع أن يتوقعه من خلال هذا التصرف.

ينظر : احمد جميل عزم : اعادة تعريف مصطلح إدارة الصراع مراجعة نقدية : المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٣٥، بيروت، ٢٠١٢، ص ٧٩.

** شاع استخدامها في الستينيات والسبعينيات من القرن العشرين بهدف خفض التوتر بين القوى العظمى من خلال سياسات منها على سبيل المثال السيطرة على التسلح. ينظر : احمد جميل عزم، مصدر سبق ذكره، ص٧٩.

*** ظهر في اعقاب الحرب العالمية الثانية في مناخ من التوتر والجدل في الولايات المتحدة الأمريكية حول سبل التعامل مع الاتحاد السوفيتي، ويقوم على افتراض أن الاتحاد السوفيتي يمكن احتوائه

جغرافياً من خلال منع دول جديدة من الانضمام إلى المعسكر الشرقي، وكان الهدف منه تجنب المواجهة المباشرة والسعي إلى حل بعيد المدى. ينظر : احمد جميل عزم، مصدر سبق ذكره، ص٧٩.

(٢٣) يمثل الصراع تناقض ارادات دول غايتها فرض الارادة السياسية على الاطراف الأخرى باستخدام مختلف وسائل الصراع، أما الحرب فهي نشاط عسكري عنيف يعبر عن اداة من ادوات الصراع تلجأ إليه الدول في حال اخفقت الوسائل الأخرى في ايجاد الحل لتناقض الفكر والاهداف والارادات.

(٢٤) احمد جميل عزم : اعادة تعريف مصطلح إدارة الصراع مراجعة نقدية : المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٣٥، بيروت، ٢٠١٢، ص ٨٦ – ص٨٧.

(25) *Burton , Conflict Resolution & Provention,p.3*

(٢٦) امل عبد محمد علي، اكرم الياسري : إستراتيجيات إدارة الصراع التنظيمي مع إستراتيجيات مقترحة لإدارة الصراع في منظمات الاعمال العراقية، مجلة اهل البيت عليهم السلام، العدد ٥، جامعة اهل البيت عليهم السلام، كربلاء، ٢٠١٨، ص١٢٧ – ص١٢٩.

(٢٧) فاروق ابو سراج الذهب : فن إدارة الصراع السياسي وامتحان عقول القادة، حركة مجتمع السلم، ٢٠١٤/١١/١٧.

المصـــــادر

References

قائمة المصادر العربية:

أولاً : الكتب :

I. جلال أمين، العولمة والدولة، في ندوة العرب والعولمة، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨

II. السيد ياسين، في مفهوم العولمة، في ندوة العرب والعولمة، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨

III. السيد ياسين : العالمية والعولمة، القاهرة، دار نهضة مصر، ٢٠٠٠

IV. عبد الإله بلقزيز، العولمة والهوية الثقافية، في ندوة العرب والعولمة، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٩٨

V. فرانسيس فوكوياما، نهاية التاريخ، ترجمة د. حسين الشيخ، بيروت، ١٩٩٣

VI. مالك منصور، وسائل الإمبريالية في التخريب الثقافي، منشورات دار الثورة، بغداد، ١٩٧٧

VII. محمد عابد الجابري، العولمة والهوية الثقافية(عشر طروحات)، في ندوة العرب والعولمة، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٩٨

ثانياً : الرسائل والأطاريح :

I. حسين علي إبراهيم، العولمة ومستقبل السيادة في العالم الثالث (دراسة نقدية)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠٠٠

ثالثا: المجلات والدوريات :

I. احمد جميل عزم : اعادة تعريف مصطلح إدارة الصراع مراجعة نقدية : المجلة العربية للعلوم السياسية، العدد ٣٥، بيروت، ٢٠١٢.

II. امل عبد محمد علي، اكرم الياسري : إستراتيجيات إدارة الصراع التنظيمي مع إستراتيجيات مقترحة لإدارة الصراع في منظمات الاعمال العراقية، مجلة اهل البيت عليهم السلام، العدد ٥، جامعة اهل البيت عليهم السلام، كربلاء، ٢٠١٨.

III. ثامر كامل، آليات العولمة ومستقبل الدولة في الوطن العربي، مجلة قضايا سياسية، ع٢، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٠.

IV. حسنين توفيق ابراهيم : العولمة الابعاد والانعكاسات السياسية، مجلة عالم الفكر، العدد٢٧، الكويت، ١٩٩٧.

V. ريتشارد هيجوت، العولمة والأقلمة (اتجاهان جديدان في السياسة العالمية)، ط١، سلسلة محاضرات الإمارات ٢٥، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الإمارات، ١٩٩٨.

VI. ضاري رشيد الياسين، العولمة (مضامينها السياسية والاقتصادية والثقافية)، مجلة دراسات دولية، ع١٠ مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٠.

VII. عبد الخالق عبدالله : العولمة جذورها وفروعها وكيفية التعامل معها، مجلة عالم الفكر، العدد٢، السنة ٢٨، ١٩٩٩ .

VIII. عبد الخالق عبدالله : عولمة السياسة والعولمة السياسية، مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٧٨، السنة٢٤، ٢٠٠٢ .

IX. عبد الخالق عبدالله : هل انتهى علم السياسة حقا، مجلة العلوم الاجتماعية، السنة٢٧، العدد٣، ١٩٩٩.

X. عبد الله عبد الدائم، العرب والعالم بين صدام الحضارات وحوار الثقافات، مجلة المستقبل العربي، ع٢٠٣، ١٩٩٦.

XI. كوثر عباس الربيعي، أميركا والتنظير والعولمة (بين نهاية التاريخ وصراعات الحضارات والطريق الثالث) مجلة قضايا سياسية، ع٢، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، ٢٠٠٠.

XII. محمد فهيم يوسف : حقوق الانسان في ضوء التجليات السياسية للعولمة عولمة حقوق الانسان ام عولمة الفهم الغربي لحقوق الانسان، مجلة المستقبل العربي، السنة٢١، العدد٢٣٥، ١٩٩٨.

رابعا : التقارير والنشرات :

I. فاروق ابو سراج الذهب : فن إدارة الصراع السياسي وامتحان عقول القادة، حركة مجتمع السلم، ٢٠١٤/١١/١٧

II. موشيه ياغر : السفر الطويل إلى اسيا فصل في تاريخ العلاقات الدبلوماسية الاسرائيلية، جامعة حيفا، ٢٠٠٤

III. هانس ماول، جيوبوليتكس القرن الحادي والعشرين(هل من مستقبل للدولة القومية)، نشرة متابعات دولية، ع١٣، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٠

قائمة المصادر الانكليزية :

Books:

I. *Jone McGarry and Brendan OLeary ,The Politics Of Ethnic Conflict Regulation (London : 1993) , p.7*

II. *John Burton , Conflict Resolution & Provention (London 1990) , p. 13.*

Researches :

I. *Hugh Miall, Tom Woodhouse ,Contemporary Conflict Resolution : The Prevention Of Deadly Conflict (Cambridge , 2001) , p.55.*

Political Globalization and Conflict Management Strategies – An Intellectual Vision

Assistant Prof. Dr. Dina Muhammad Jabir
College of Political Sciences- University of Baghdad

Abstract

The current study aims at identifying the concept of political globalization its implications and development. It also aims to show its effect on the strategy of conflict management through an intellectual vision that depends on many approaches including the historical and the descriptive- analytical one. The study includes three sections as well as an introduction and a conclusion. Section one deals with the general vision of the concept of globalization. Section two deals with the concept of political globalization in particular. Whereas section three concentrates on political globalization and the development of the strategy of conflict management through two issues, the first issue deals with the traditional concept of conflict management development causes. The second issue tries to introduce a new vision to the strategy of conflict management.

Journal of Juridical and Political Science
Web: www.lawjur.uodiyala.edu.iq